

## Libyan-Egyptian relations and their development: (2011-2025)

Dr. Alfeetouri Salih Alsati <sup>1\*</sup>, Dr. Abd alqadir Ali Abousitta <sup>2</sup>

Department of Political Science, Faculty of Economics, University of Sirte, Sirte, Libya

\*Email (for reference researcher): [boustta22@su.edu.ly](mailto:boustta22@su.edu.ly)

### العلاقات الليبية المصرية وتطورها: (2011-2025)

د. عبد القادر علي أبوستة <sup>1\*</sup>، د. الفيتوري صالح السطي <sup>2</sup>  
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا

Received: 15-03-2026; Accepted: 24-05-2026; Published: 07-06-2026

#### Abstract:

Since 2011, Egypt has aimed through its political engagement in the Libyan crisis to end the suffering of the Libyan people, restore stability, and safeguard security by promoting stability in neighboring countries. The "Cairo Declaration" has served as a comprehensive roadmap for resolving the crisis, consistently emphasizing that a peaceful solution is the only way to preserve Libya's unity, territorial integrity, and resources.

Egyptian positions and initiatives have gained broad acceptance and support from various Libyan factions. Cairo has also utilized its vision of the Libyan situation to develop an effective framework adopted by the United Nations Support Mission in Libya to relaunch political settlement tracks. This has positioned Egypt as one of the key actors capable of engaging with all Libyan parties and fostering consensus by bridging differences. It has further supported joint committees formed by the House of Representatives and the High Council of State to advance a Libyan-Libyan solution, aiming to achieve security and stability in Libya and the wider region.

**Keywords:** Libyan-Egyptian relations, Libyan crisis, Cairo Declaration, Peaceful solution, Egyptian initiatives, UN Mission, House of Representatives, High Council of State, Libyan-Libyan solution, Regional security.

#### المخلص

لقد هدفت مصر منذ بداية في تحركاتها السياسية تجاه الأزمة الليبية منذ 2011م وحتى الان، إلى إنهاء معاناة الشعب الليبي واستعادة استقراره وحماية أمنها من خلال استقرار دول الجارة، حيث مثل (إعلان القاهرة) خارطة طريق مصرية شاملة ومتكاملة لحلحلة الأزمة إذ يؤكد دائماً أن الحل السلمي هو السبيل الوحيد للحفاظ على وحدة ليبيا وسلامة أراضيها الليبية وثرواتها، وبهذا أصبحت المواقف والمبادرات المصرية مقبولة ومدعومة من كافة المكونات الليبية، حيث وظفت القاهرة رؤيتها للمشهد الليبي بصياغة إطار فعال تبنته (البعثة الأممية) لإعادة إطلاق مسارات التسوية للأزمة، لتصبح مصر من أكثر الدول القادرة على الاتصال بكل الليبية لصياغة نسق توافقي يقرب اختلاف الرؤى بين الأطراف، وذلك من خلال ترحيبها بجهود اللجان المشتركة المشكلة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لدعم مسار الحل الليبي- الليبي، بما يعود بأمن واستقرار المنطقة وهذا اهم الأهداف التي تسعى مصر إليها.

**الكلمات المفتاحية:** العلاقات الليبية المصرية، الأزمة الليبية، إعلان القاهرة، الحل السلمي، المبادرات المصرية، البعثة الأممية، مجلس النواب، المجلس الأعلى للدولة، الحل الليبي- الليبي، الأمن الإقليمي.

#### المقدمة

شهد الجزء الغربي والوسط من الوطن العربي بعد العشرية الاولى من القرن الحادي والعشرين، بدأت بتونس ثم مصر، وانتشرت في بعض الدول الأخرى، وانعكست تداعياتها على الكثير من الدول العربية، حيث رأت الشعوب في تلك الاحتجاجات، انها الطريق للوصول الى الحرية والديمقراطية وليبيا كباقي الدول الجوار التي اثرت عليها بتعرضها الى ذلك التغيير، فقامت الاحتجاجات مطالبة بإسقاط النظام، الذي ظن الليبيون والمجتمع الدولي بعد الانتفاضة أنه متجهة لتحسن الأوضاع والانفراج السياسي والاقتصادي، ولكن الواقع اليوم يؤكد أن سقوط النظام سنة 2011م كان البداية للأزمة في ليبيا وليس نهايتها، حيث أصبحت مقسمة، وزادت فيها التدخلات والأطماع الخارجية، بل وتعاضمت على المستوى السياسي بانقسامات متعددة منها: السياسية بحكومتين وبرلمانين لكل منهما تشكيلات مسلحة، وأمتد هذا التقايم الى دول الجوار وعلى الأخص مصر وتونس اللتان لديهما مصالح استراتيجية في ليبيا، لا يتم تحقيقها إلا بالاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا، ومع تتابع المبادرات العربية والدولية التي لم يكتب لها النجاح، أصبح الوضع في ليبيا أكثر هشاشة وغير واضح، لذلك تأتي هذه الدراسة لتحاول إيضاح الصورة الحقيقية للأزمة الليبية، وتتبع المبادرات لتسويتها عن طريق تتبع الدور والمبادرات المصرية في ليبيا لحل الأزمة وعرض مواقفها التاريخية والعروبية لمساندة ليبيا من أجل الوصول للاستقرار والأمان، كونها تمثل بعد

قومي وامن لها، وذلك بطرحها موافقها ومبادراتها من أجل منع التدخل الخارجي في ليبيا، وأنها حالة الانقسام السياسي الذي بدأ منذ 2011م، وحتى الآن.

- **مشكلة البحث/** من خلال متابعة الوضع الراهن وما تعانيه ليبيا من أزمة حقيقية على كل المستويات رأينا طرح عدد من الأسئلة منها: توضيح مواقف المصري من التدخل الخارجي في ليبيا خلال عام 2011م وبعده، وإلى أي مدى أثرت المبادرات المصرية على دعم الاستقرار في ليبيا بعد 2011م، والتوجيهات التي كانت مصر تسعى لتحقيقها من خلال تواجدها الدائم في ليبيا وما يخصها.

- **أهمية البحث/** تكمن أهمية التي في الآتي:

- محاولة تحليل أبعاد التدخل الخارجي في ليبيا بعد 2011م، وتحليل نتائجه على استقرار الدول الليبية وجوارها الجغرافي ومنها مصر.  
- قلة الدراسات التي ركزت على الدور المصري، ومحاولات إنهاء الصراع تجاه الأزمة الليبية ونتائجها.

- **هدف البحث/** تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الأتية:

- محاولة فهم والتعرف على سلوكيات الدول دول الجوار (مصر نموذجاً) اتجاه الأزمة ليبيا بعد 2011م.  
- التعرف على النتائج السياسية والأمنية للتدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا.

- **فرضية البحث/** ينطلق البحث من افتراض ان الأزمة الليبية لم تكن شأنًا داخليًا، بل كان لها ارتدادات سياسية وأمنية على دول الجوار وفي مجالها الإقليمي والدولي، وخاصة على الدولة المصرية.  
- **منهجية البحث/** وصف الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملائمته في دراسة القضايا الخاصة بالأزمات الدولية، كذلك اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتاريخي لفهم أسباب وتطور الأزمة الليبية والمبادرات المصرية التي طرحت لتسويتها بعد 2011م، وتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة لفهم أهمية مبادرات ومواقف الدول المصرية وتأثيرها في الأزمة الليبية بعد 2011م.

- **حدود البحث/**

- **الحدود الزمانية/** تمثلت الحدود الزمنية للبحث في الفترة منذ بداية الأزمة 2011، وحتى العام 2025م.  
- **الحدود المكانية/** تناولت هذه البحث ليبيا كمجال الجغرافي بكامل حدودها وموقعها.  
- **تقسيمات الدراسة/** تم تقسيم البحث لثلاث مباحث يضم أولهما عرض للعلاقات الليبية المصرية وتطورها والمراحل التي مرت بها، مع التركيز على أهمية الدولة الليبية في السياسة المصرية، ويضم المبحث الثاني المبادرة المصرية بعد نشوء الأزمة في 2011م، بينما يحوي المبحث الثالث الاستجابة المصرية مع تطورات الأزمة الليبية، وكل مبحث من تلك المباحث يضم عدد من المطالب.

**المبحث الأول :- العلاقات التاريخية الليبية المصرية .**

مرت العلاقات الثنائية (المصرية – الليبية)، بمراحل تاريخية مختلفة منذ استقلال ليبيا بداية بالفترة الملكية، التي كانت تنظر إلى التغيير في مصر على أنه عنصر عدم استقرار إقليمي والخوف من أن تنتقل تجربة الانقلاب العسكري المصرية إليها، وفي المقابل كانت القيادة العسكرية الجديدة في مصر، تنظر إلى الملكيات العربية عموماً على أنها قوى محافظة ورجعية صنيعة الدول الاستعمارية، لذلك كانت تعمل على تشجيع تغيير في الدول العربية عموماً وليبيا خاصة بواسطة القوى التقدمية في وسط الجيش، وهو الموقف الذي حدث في الأول من سبتمبر/ 1969م بليبيا<sup>1</sup>، حيث حدث التغيير بواسطة الضباط العسكريين والثورة على الملك ادريس السنوسي وإعلان النظام الجمهوري، واستلهم النظام الجديد في ليبيا في تلك الفترة النهج

1 انغام الساعدي، العلاقات التاريخية الليبية المصرية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2022م.

القومي بنفس الوتيرة المصرية بقيادة الرئيس جمال عبر الناصر، لكن سرعان ما عادت العلاقة للتوتر من جديد بعد وفاته، وتولي (أنور السادات) الحكم في مصر، حيث تبنت مصر مسار جديد في سياستها الخارجية بعد حرب 1973م وهي سياسة (السلام) واتباع مبدأ التفاوض مع إسرائيل وما ترتب عليها من زيارة السادات إلى إسرائيل في سنة 1978م، حيث أدت هذه الزيارة إلى توتر في العلاقات الليبية المصرية، وكانت ليبيا إحدى الدول العربية التي دفعت نحو قرار عزلت مصر وإخراجها من الجامعة الدول العربية نتيجة لتوقيعها معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل عام 1978م<sup>1</sup>.

### المطلب الأول :- تطور العلاقات الليبية المصرية

وفي تسعينيات القرن العشرين ومع عودة مصر إلى الجامعة العربية، ونقل مقرها من تونس إلى القاهرة في عام 1990، رجعت العلاقات المصرية – الليبية لمسارها الطبيعي وتوطدت في تلك المرحلة، حيث كانت الحدود البرية الشرقية الليبية مع مصر بوابة رئيسة لدخول البضائع وحركة التجارة والأفراد مع العالم الخارجي مع احتدام الصراع الليبي مع الدول الغربية حول القضية المسماة بقضية (طائرة لوكربي)، حيث خلق هذا الوضع مناصب شغل للمصريين، ووقفت ليبيا بقوة إلى جانب مصر في كثير من الازمات كان اخرها الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مصر والتي تطالب بسقوط حكومة مبارك<sup>2</sup>.

وبعد نشوب الاحتجاجات بليبيا في الجزء الشرقية من ليبيا، وسقوط النظام تغيير الموقف المصري إلى جانب عاصفة التغيير، واستمر الموقف الودي بين الحكومتين الليبية والمصرية، على خلفية أن كلتا الحكومتين تنظر بشكل متبادل إلى أنهما وليدتان شرعيتان لثورات الربيع العربي<sup>3</sup>.

وبعدها انهارت العلاقات (المصرية/ الليبية) في يوليو سنة 2013م، وهو تاريخ إسقاط حكومة مرسي بانقلاب عسكري قامت به القوي العسكرية المصرية عن طريق وزير الدفاع، واستشعرت مصر بالخطر وجود امتداد للتيارات السياسية المصرية السابقة بليبيا، وهنا وبرز التدخل المصري مباشراً في الأزمة السياسية الليبية الداخلية من خلال الدعم المباشر لعملية الكرامة في بنغازي في 2014م، كذلك لم يقتصر دعم مصر على المساعدات اللوجستية وعسكرية لعملية الكرامة فقط، وإنما أعلن دعمه السياسي لاجتماعات مجلس النواب والذي كان بديل للمؤتمر الوطني متعدد الأقطاب السياسية والتيارات الدينية، في مدينة طبرق التي انبثقت منها حكومة عبد الله الثاني، والتي أصبحت تدير المناطق التابعة لها من مدينة طبرق واستقبالها للنواب الجدد الداعمين لعملية الكرامة في القاهرة<sup>4</sup>.

استمر الموقف المصري المؤيد للحل العسكري تحت شعار عملية الكرامة على المستوى الإقليمي، لمكافحة الإرهاب والتطرف، لكن بسبب مقاربة الحوار السياسي والمصالحة بين الفرقاء الليبيين المتبناة من قبل بقية دول الجوار<sup>5</sup>، حدث تعديل في الموقف المصري بدعم مقاربة الحوار السياسي بين القوي الليبية السياسية والمجتمعية، والدولية الداعمة لفكرة الوفاق لا يأتي الا بالحوار والنقاش وتبادل الأفكار والآراء<sup>6</sup>.

### المطلب الثاني / أهمية الدولة الليبية في السياسة الخارجية المصرية

تعتبر ليبيا ذات أولوية في دوائر السياسة الخارجية المصرية وخاصة البعد الأمني لدى صانع القرار المصري، لأنها تشترك مع مصر في حدود تصل الي 1115 كم، لا يوجد بها عوائق مما يجعلها تشكل خطر الانتقال بين الجانبين (المصري/ الليبي)، يترتب عليها تحديات أمنية قد تؤدي لتسلل العناصر الإرهابية وعمليات التهريب فضلاً عما يمثله استمرار الصراع في ليبيا من تمركز للتنظيمات الإرهابية والجماعات الهاربة من سوريا والعراق على الأمن القومي المصري<sup>7</sup>.

اما علي المستوي الاقتصادي، مثلت ليبيا قبل سنة 2011م كمصدر دخل اقتصاد لأكثر من (مليون) عامل مصري، انخفض ذلك العدد نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني، ولكن بتحقيق الاستقرار سيعود هذا

1 صورية محمد، الازمة الليبية والقوي الدولية، وجهات نظر متباينة، ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان ، 2016ص34.

2 السنوسي بسيكري، الازمة الليبية ودول الجوار، مواقف وحسابات، مركز الجزيرة للدراسات، 2017ص43.

3 بيان جامعة الدول العربية بشأن المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا ، الصادر في 22 / فبراير 2011.

4 محمد الزيات، شرعية اللجوء إلى استخدام القوة لتغيير أنظمة الحكم، قراءة قانونية في التدخل الدولي في ليبيا 2016. ص، 13.

5 محمد مالكي، تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، مركز دراسات المتوسطية والدولية ، سبتمبر 2011.ص31.

6 علي خالد، الجوار القلق، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية2013.ص25.

7 عبد الحميد جواد، الأزمة الليبية إلى أين؟، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط 2017.ص12.

العدد للمشاركة في إعادة إعمار ليبيا إلى جانب حاجة السوق الليبي للعمالة الفنية الماهرة والمدربة، إضافة إلى أن الشعب الليبي يفضل العمالة المصرية لمهارتها ولوجود روابط ومصالح مشتركة كبيرة بين شركات العمالة في مصر والسوق الليبي، وفي هذا الإطار أعلن رئيس الوزراء المصري في أبريل من العام 2021م عن توقيع مذكرات مع ليبيا لتنظيم عودة العمالة المصرية، وتم التوافق على أن يكون هذه العودة عودة منظمة ومخططة في المجالات التي يطلبها الجانب الليبي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث/ ثوابت الموقف المصري من الأزمة الليبية بعد 2011م.

لقد عملت مصر على الحفاظ على كيان الدولة الليبية الموحدة كدولة وطنية، وعملت بكل الوسائل على إيجاد تسوية يكون منطلقها تمثيل كل الأطراف الليبيين في رسم المستقبل، وحرصت بكل مجهوداتها في حل الأزمة على أن يكون نابع من الأطراف والمؤسسات الليبية، لذا استضافت عدة مرات وفوداً ممثلة للقوى الاجتماعية كالقبائل والمجالس الاجتماعية ومؤسسات كالبرلمان والجيش وحكومة الوفاق<sup>2</sup>.

وأكدت من خلال كل اللقاءات على ضرورة تفعيل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين البلدين وتبادل زيارات الوفود الرسمية والشعبية لتعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات، كما سعت للعب دور الوسيط بين الأطراف الليبية من أجل الوصول لاتفاقيات سياسية تنهي الأزمة الليبية ولمناقشة مخرجات الاتفاق السياسي الموقع في الصخيرات بالمغرب برعاية الأمم المتحدة والعمل على تطبيقها بشكل توافقي، خاصة في ما يتعلق منها بالإجراءات القانونية والدستورية لشرعنه حكومة الوفاق الوطني<sup>3</sup>.

كما شاركت مصر في الاجتماع الثلاثي لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في تونس، الذي ضم وزير خارجية تونس والجزائر، لتنسيق الجهود بين دول الجوار للعمل على وضع حد للأزمة ولتنفيذ المبادرات الرئاسية الخاصة بالوضع في ليبيا<sup>4</sup>.

كما شارك الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في "مؤتمر برلين حول ليبيا"، بمشاركة عدد من رؤساء الدول الإقليمية، والذي كان هدفه إطلاق عملية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة تفضي إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وتشكيل حكومة موحدة<sup>5</sup>.

كما شاركت مصر في (مؤتمر دعم استقرار ليبيا) في 21/10/2021م بطرابلس مع ممثلين عن الدول العربية، وأكدت على منع التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي، كما حرصت على الدفع بالليبيين للإجراء الاستحقاقات الانتخابية في مواعيدها، كذلك العمل على إيجاد أرضية مشتركة بين الليبيين لمساعدتهم، على التوصل إلى رؤية وطنية متكاملة، تعالج الأزمة السياسية والاقتصادية والأمنية التي تعانيها ليبيا منذ سنة 2011م<sup>6</sup>، وأكدت مصر أنها مستمرة في جهودها بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لخروج جميع القوات الأجنبية العسكرية من ليبيا بما يساهم في استعادة أمنها واستقرارها ووحدة أراضيها وسيادتها، وتقريب وجهات النظر بين كافة الأطراف الليبية<sup>7</sup>.

### المبحث الثاني/ المبادرات المصرية بعد 2011م.

منذ بداية الأزمة الليبية في 2011م، حرصت مصر على المشاركة بقوة في تفاعلات المشهد الليبي، لاعتبارات من أهمها الحفاظ على الأمن القومي المصري، وكانت مصر دائماً منخرطة في مسارات والحلول وخفض التصعيد بين الأطراف الليبية، فضلاً عن مساعيها لحشد التأييد الدولي نحو مواقف إيجابية للتصدي لخطر التنظيمات الإرهابية التي اتجهت نحو تحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات لأنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط<sup>8</sup>.

1 خشانة رشيد، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار مقال منشور، جريدة الحياة، 2015. ص 6.

2 سويم حسام، تدهور الموقف في ليبيا، وأثره على الأمن القومي المصري، جريدة البوابة نيوز، 2014. ص 11.

3 السنوسي بسيكري، الأزمة الليبية ودول الجوار، مواقف وحسابات، مركز الجزيرة للدراسات، 2017. ص 11.

4 يوسف الصوان، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2013. ص، 21.

5 محمد الزيات، شرعية اللجوء إلى استخدام القوة لتغيير أنظمة الحكم، قراءة قانونية في التدخل الدولي في ليبيا 2016.

6 إبراهيم منشوي، حقيقتنا الدور المصري في الأزمة الليبية، تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات 2014. ص 17.

7 ثروت عز الدين، تطورات الأزمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة، دور دول الجوار، المركز المصري للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014. ص 25.

8 محمد عاشور المهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا، ومساراته المحتملة، جامعة القاهرة، 2014. ص 26.

## المطلب الأول / الدور المصري في ليبيا بعد 2011م.

منذ بداية الأزمة الليبية في مارس سنة 2011م، حرصت مصر على المشاركة بقوة في تفاعلات وتطورات المشهد الليبي، لعدة اعتبارات من أهمها الحفاظ على الأمن القومي المصري، حيث كانت الأولى دائماً في الانخراط في مسارات الحل وجهود خفض التصعيد والتوتر بين الأطراف الليبية، فضلاً عن مساعيها لحشد التأييد الدولي نحو موقف إيجابي للتصدي لخطر التنظيمات الإرهابية التي اتجهت نحو تحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات لأنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط<sup>1</sup>.

تأكيداً للتغيير في الموقف المصري نحو الأزمة الليبية، ونحو مقاربة الحوار والمصالحة السياسية استضافت القاهرة حواراً بين القبائل الليبية في مايو 2015م<sup>2</sup>، وكذلك عدداً من جولات للحوار السياسي بين الأحزاب والناشطين السياسيين الليبيين، ونظمت ملتقى لحوار القبائل الليبية تحت شعار (معاً من أجل بناء ليبيا)، الذي يعتبر المبادرة الثانية في حوار القبائل الليبية حيث عقد المؤتمر الأول في سنة 2014م، وأكد البيان على ضرورة الحوار (الليبي/ الليبي) ومنع التدخلات الخارجية، ورفضه الحوار مع الجماعات الإرهابية وجماعة الإخوان المسلمين، وتلك المطالب تنسجم مع مواقف العلني للحكومة المصرية، والمبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية.

## المطلب الثاني / الموقف المصري من الأزمة الليبية.

لاشك أن الأزمة الليبية شكلت خطراً كبيراً على الأمن القومي المصري فأظهرت المواقف الإقليمية والدولية، أن مصر تواجه وضعاً صعباً وبالغ في تعاطي مع الأزمة الليبية، فهناك تباين واضح بين رؤية مصر من ناحية، والقوى الدولية وبعض القوى الإقليمية المعنية بتداعيات الأزمة من ناحية أخرى، ورغم تعاطفها الظاهر مع مصر وتفهمها لمخاوفها الأمنية، إلا أن تلك القوى بدأت أقل تفهماً وتأييداً لما ذهبت إليه القاهرة من المطالبة بتدخل دولي عبر مجلس الأمن الدولي أو حتى القبول بتسليح القوات التابعة للحكومة الموازية بشرق ليبيا، والمعترف بها دولياً لتمكينها من مواجهة خطر الإرهاب<sup>3</sup>.

وإلى غاية سنة 2013م، لم يكن هناك أي تدخل مباشر واضح لمصر في الأزمة الليبية، بل كانت مصر من بين الدول الراضية للتدخل الأجنبي، فالخلافات كان بين الموقف الرسمي المصري الراض للتدخل والموقف الشعبي الذي كان يدعو للضرورة التدخل من أجل حماية المطالب الشعبية ومساعدة المعارضة الليبية في التخلص من النظام السابق، والتحول نحو نظام ديمقراطي ونظراً للظروف الداخلية وموقعها المجاور لليبيا وتردي الأوضاع الأمنية في الداخل الليبي وانعكاسه على الحدود المصرية وعدد العمالة المقيمة هناك، جعل مواقفها تتأرجح بين الحل السياسي تارة والتدخل العسكري تارة أخرى في ليبيا<sup>4</sup>.

كما تمثل الموقف المصري بصفة عامة في الجمع بين مختلف الفصائل، فقد ساندت السلطات المصرية عملية الكرامة، ودعمت الجيش الليبي، سياسياً ودبلوماسياً، كما حاولت الجمع بين القائد العام للجيش الليبي وقائد عملية الكرامة، ورئيس حكومة الوفاق الوطني، ورئيس البرلمان في القاهرة في 2017م، غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل بسبب تمسك كل طرف بشروطه.

أيضاً يشكل أمن مصر واستقرارها جزءاً أساسياً وهام على الأمن القومي الليبي، والعلاقة بين البلدين ليست علاقة تاريخية فقط، لكنها تشكل الحاضر والمستقبل على كل الصعد وخاصة الجانبين السياسي والاقتصادي، فلا بد من التعاون المشترك بين البلدين من خلال رؤية الإصلاح الاقتصادي وإعادة البناء والتنمية بعد حالات عدم الاستقرار التي شهدتها مصر وكذلك ليبيا، وأدت إلى تغيير الانظمة فيها.

## المطلب الثالث/ التدخل المصري في الأزمة فترة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

بعد احتدام أزمة الصخيرات 17 يناير 2015م نجحت المساعي المصرية في جمع شمل الفرقاء الليبيين، وتم الاتفاق على عدد من الثوابت الوطنية، ومنها تأسيس هيكل مستقر للدولة وتأمين الدعم لحماية مؤسساتها

1 كريمة بوغديري، شرعية التدخل الاطلسي في ليبيا، جامعة يوسف بن خده، 2015. ص 189.

2 سليمان هاني، العلاقات المدنية العسكرية، والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25/يناير، المركز العربي للأبحاث، ودراسة الاستراتيجيات، 2015.

3 أحمد سيف الدين، مجلس الامن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012. ص 96.

4 سويلم حسام، تدهور الموقف في ليبيا، وأثره على الامن القومي المصري، جريدة البوابة نيوز، 2014. ص 11.

وشعبها، والحفاظ على الجيش الليبي وضمان ممارسته لدوره<sup>1</sup>، وإدانة التدخل الاجنبي بكل صورته، وإقامة دولة مدنية ديمقراطية تبنى على التداول السلمي للسلطة والتوافق وقبول الآخر، ورفض كافة أشكال التهميش والإقصاء لأي طرف ومكافحة كل أشكال التطرف والارهاب ومعالجة القضايا العالقة في الاتفاق السياسي الليبي<sup>2</sup>.

وعليه نرى أن لكل من مصر وليبيا تأثير كبير على الآخر، نظرا للعلاقة التاريخية بين البلدين والبعد الجغرافي، والمصالح المشتركة بين البلدين على مدى العصور، حيث كان المصالح المشتركة وكلاً منهما يوفر ما يلزم للآخر، فكان يعمل عدد كبير من المصريين في ليبيا، وبذلك يتم توفير الايدي العاملة الماهرة في المقابل وجود النفط والامكانيات الاقتصادية وفرص العمل في ليبيا<sup>3</sup>، مما طور العلاقة الاجتماعية بين الشعبين، لذا نجد أن العلاقة بين البلدين تؤثر وتتأثر بشكل مباشر في الشعب الآخر سوى على المستوى الشعبي أو الرسمي من الناحية الاقتصادية والاستثمارات الليبية في مصر، وكذلك في توفر فرص العمل للعمالة المصرية في ليبيا، كما تمتلك مصر واحداً من أكبر الجيوش في شمال إفريقيا، بتعداد يبلغ نصف المليون جندي، ويعتبر الجيش المصري أحد الجيوش القليلة في المنطقة التي تحتفظ بخبرة عالية في القتال، كما أن أغلب الليبيين، وبالرغم من رفضهم للجماعات الجهادية، يرفض تدخلها عسكرياً في الشأن الليبي<sup>4</sup>.

سياسياً تتنازع القاهرة ودول عربية أخرى النفوذ على ليبيا، ويدرك الجنرال السيسي أن تدخله العسكري المباشر والواسع بدون موافقة باقي الدول، سيولد ردود فعل تؤثر على العلاقات الإقليمية لمصر مع دول الجوار الليبي، وكذلك قد يؤدي لتدخل الجزائر وانحياز لطرف الآخر من الثوار بالمنطقة الغربية وحكومة طرابلس<sup>5</sup>.

### المبحث الثالث/ الاستجابة المصرية مع تطورات الأزمة الليبية بعد 2011م

رغم حرص مصر منذ بداية الأزمة الليبية في فبراير سنة 2011م على المشاركة بقوة في تفاعلات المشهد الليبي لاعتبارات هامة منها الحفاظ على الأمن القومي المصري، حيث كانت مصر دائماً تنخرط في مسارات والحل لخفض التصعيد بين الأطراف الليبية وتقليل التوتر وتخفيف العداء والانقسام، وأصبح تحركها مقبولاً ومدعوماً من المكونات الليبية، بالإضافة للدول الكبرى، حيث وظفت القاهرة رؤيتها الحيادية للمشهد الليبي لصياغة إطار فعال تبنته البعثة الأممية لإعادة إطلاق مسارات التسوية، لتصبح القاهرة من أكثر الأطراف القادرة على الاتصال بكل القوى الليبية، لا سيما بعد موقفها الحاسم وتدخلها العسكري لدفع عن امنها القومي وذلك بإعلان الخط الأحمر<sup>6</sup>، كما عزز الدور المصري في الأزمة الليبية الشراكة المصرية مع العديد من البلدان للتعاطي مع ظاهرة الارهاب وسبل مكافحته اقليمياً ودولياً، كما رحبت مصر في 24 مايو 2023م بجهود لجنة 6+6 المشتركة المشكلة من مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة لإعداد القوانين الانتخابية، وتتطلع إلى مواصلة مجلسي النواب والأعلى للدولة ولجنة 6+6 لمهامهم من أجل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت في ليبيا<sup>7</sup>.

كما أعلنت عن دعمها الكامل لمسار الحل الليبي- الليبي، وبالبيان المشترك الصادر في مدينة بنغازي عن رئيس المجلس الرئاسي، ورئيس مجلس النواب، والقائد العام<sup>8</sup>، وتولي مجلس النواب ممارسة صلاحياته

1 حمد فيصل، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز السببتي للبحوث والدراسات، سلسلة دراسات، العدد 25، يوليو، 2017، ص32.

2 رولوف شامي، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، واشنطن صندوق النقد الدولي، 2012. ص 44.

3 السيد حسن محمد، أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري منذ 2011، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020. ص 18.

4 عبدالناصر عز الدين بوخشم، "تداعيات الصراع على الاقتصاد الليبي، مجلة رؤى مصرية، جويلية 2015. ص 13.

5 الطيب الطاهر العزب، هل أخطأت الجامعة العربية في ليبيا، مجلة الأهرام، 17 فبراير، العدد 138، 2014. ص 34.

6 سليمان هاني، العلاقات المدنية العسكرية، والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25/يناير، المركز العربي للأبحاث، ودراسة الاستراتيجية، 2015.

7 ابراهيم منشواي، حقيقة الدور المصري في الأزمة الليبية، تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات 2014. ص=15.

8 مصطفى عمر النير، الربيع العربي والتحول الديمقراطي، ملاحظات حول التجربة الليبية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016.

في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة باعتماد القوانين الانتخابية المحالة إليه من لجنة 6+6 بعد استكمال أعمالها، حرصاً على استقرار ليبيا وسيادتها<sup>1</sup>.

### المطلب الأول / مساعي القاهرة تجاه تسوية الأزمة .

تبذل مصر جهوداً دؤوبة لتسوية النزاع واستعادة السلام في ليبيا وتعمل على العودة إلى المسار السياسي كحل للأزمة، بما يتوافق مع القرارات الأممية ومخرجات مؤتمر برلين، مع رفض أي تدخل خارجي في هذا الخصوص<sup>2</sup>، ومن أبرز تلك المساعي:-

في 6 يونيو 2020م التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي " بكلاً من رئيس مجلس النواب، والفائد العام للقوات المسلحة الليبية للوصول إلى تسوية سلمية وعودة ليبيا بقوة إلى المجتمع الدولي<sup>3</sup>.

وجاءت هذه المبادرة برعاية مصر، وهدفت كل تحركاتها إلى إنهاء معاناة الشعب الليبي، ويعتبر (إعلان القاهرة) خارطة طريق شاملة متكاملة لحل الأزمة الليبية، وتعكس المبادرة الموقف المصرية الداعمة للدولة الليبية وشعبها، مع التأكيد على أن الحل السلمي لضمان الخروج من الأزمة، وللحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وضمان عدم استنزاف ثروة الشعب الليبي<sup>4</sup>.

كما تبذل مصر جهوداً كبيرة لتسوية النزاع واستعادة السلام في ليبيا، وتعمل على العودة إلى المسار السياسي كحل للأزمة الليبية<sup>5</sup>، بما يتسق مع القرارات الأممية وهذا يتضح من خلال مبادراتها وأهم البنود التي طرحتها لتسوية الأزمة الليبية ومنها:-

### 1 - إعلان القاهرة وأبرز بنوده.

أ- أكد إعلان القاهرة على وحدة وسلامة الأراضي الليبية واستقلالها، واحترام كافة الجهود والمبادرات الدولية وقرارات مجلس الأمن، التزام كافة الأطراف بوقف إطلاق النار واعتباراً من 2020/8/6م.

ب- كما ارتكزت المبادرة على مخرجات (مؤتمر برلين) التي نتج عنها حلاً سياسياً شاملاً يتضمن خطوات واضحة للمسارات السياسية والأمنية والاقتصادية.

ت- استكمال أعمال مسار اللجنة العسكرية (5) + (5) بـ "جنيف" برعاية الأمم المتحدة، وإنجاح باقي المسارات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، وقيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالزام كل الجهات الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية، وتمكين القوات المسلحة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية بالاضطلاع بمسئولياتها العسكرية والأمنية على البلاد.

ث- العمل على استعادة الدولة الليبية لمؤسساتها الوطنية برعاية الأمم المتحدة واستثمار جهود المجتمع الدولي لحل الأزمة الليبية.

ج- إعادة سيطرة الدولة على كافة المؤسسات الأمنية ودعم المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب ويقوم المجلس الرئاسي باتخاذ قراراته بالأغلبية.

شهدت المبادرة المصرية ترحيباً عالمياً كبيراً خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وألمانيا وغيرها من الدول، بما يدفع بالحل السياسي قدماً على ما أكدته "إعلان القاهرة" من إمكانات التوصل إلى حل في إطار المبادئ التي أقرتها قمة برلين<sup>6</sup>.

### المطلب الثاني/ مظاهر المساندة المصرية لحل الأزمة الليبية.

يجب هنا الإشارة إلى أن المساندة المصرية في الأزمة الليبية عكست نقطتين رئيسيتين أولهما:

استعادة القاهرة لتوازنها بعد أحداث عام 2011م لتفعيل دورها العربي والقومي في أزمت المنطقة، حيث شاركت في (مؤتمر باريس حول ليبيا)، والذي جاء في ضوء العلاقات الوثيقة التي تربط بين مصر وفرنسا<sup>7</sup>،

1 خالد حنفي علي، التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 48، العدد 193، 2013 ص 29.

2 السيد حسن محمد، أثر الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري منذ 2011، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020.

3 حمد محسن ابو النور، العلاقات المصرية الليبية، صراع الحدود والأمن 2011-2014، مركز رؤية للدراسات السياسية، القاهرة 2014.

4 أبو خنجر حسين، عوامل وأسباب الثورة الليبية 2011م، تحليل سوسيولوجي، المجلة العربية الأولى 2015. ص 13.

5 محمد مالك كمنونة، المنظور التركي الإيراني للأزمة الليبية، مجلة قضايا، العدد 75، المجلد 43، 2015. ص 64

6 محمد فيصل، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز السبب للبحوث والدراسات، سلسلة دراسات، العدد 25، يوليو، 2017.

7 ابراهيم منشاوي، حقيقة الدور المصري في الأزمة الليبية، تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات 2014. ص 33.

لتوافق وجهات النظر ودعم المسار السياسي في ليبيا والتمسك بانعقاد الانتخابات التي كانت مرتقبة في 24 ديسمبر 2021م<sup>1</sup>، وقد وجهت مصر رسالة واضحة إلى كافة الأطراف الليبية للوصول لحل شامل للأزمة الليبية، وحذرت من خطورة استمرار الصراع المسلح على الأمن القومي الليبي، وعلى دول جوار العربي والأفريقي والأوروبي عموماً، وعرجت على الجوانب التي تعاني منها أوروبا من عدم استتباب الأمن في ليبيا وزيادة وعدد المهاجرين غير الشرعيين في التوجه نحو أوروبا<sup>2</sup>.

هدف بيان مؤتمر باريس على لعب مصر دوراً مهماً لتقريب وجهات النظر الليبية<sup>3</sup>، وعمل بشكل جاد لتحقيق الأمن والاستقرار في الليبية<sup>4</sup>، والحاجة إلى مبادرات عاجلة لمساعدة السلطات الليبية على وضع خطة لنزع السلاح وإعادة دمج المجموعات المسلحة التي تتبع الجهات غير النظامية لقوي نظامية من الداخلية أو الجيش، والتأكيد على أهمية إشراف اللجنة العسكرية المشتركة على التنفيذ الكامل لهذه الخطة، بالتنسيق مع الجهات المختصة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا<sup>5</sup>.

#### أ- المجال الأمني ودعم الاستقرار.

في 25 سبتمبر 2021م، أعلن عن توقيع بروتوكول بين الشركة القابضة لمصر للطيران والخطوط الجوية الليبية والإفريقية في مجال أمن الطيران المدني إذ خولهم بإعطاء تعليمات واجبة التنفيذ لمصالح الطيران الليبي، فيما يتعلق بالجانب الأمني<sup>6</sup>.

#### ب- المجال الاقتصادي وإعادة الاعمار.

بعد توقف التعاون الاقتصادي بين مصر وليبيا لمدة تزيد عن اثني عشر عاماً نتيجة الأزمة وعدم الاستقرار السياسي، تم إعادة تفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث وصل عدد اتفاقيات التعاون المشترك إلى أكثر من 51 اتفاقية ومذكرة تفاهم، في مجال الصناعة والزراعة واليد العاملة والتجارة والخدمات وغيرها، وتبلغ حجم تلك الاتفاقيات لأكثر من 19 مليار دولار أمريكي<sup>7</sup>.

كما لا يزال هدف مصر الرئيسي هو عودة الاستقرار لليبيا من خلال عدة مداخل، يتعلق أولها: تعزيز علاقاتها مع مختلف الأطراف، دون الانحياز لأحدهم وتقريب وجهات النظر بينهم، ووجهة النظر القيادات المصرية بانه لا تتحاز مصر إلا للشعب الليبي، وثانيها: رفض التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي، والسعي لتوحيد الجيش الليبي وتهيئة المسار للانتخابات<sup>8</sup>، وثالثها: حرصها على تقديم جميع أوجه الدعم والمساندة لإنجاح خريطة للمسار السلمي، وفي هذا السياق نشير الى اجتماع الجنة العليا المصرية الليبية المشتركة في الدورة الحادية عشرة والتي حضرها عدد من الوزراء والمسؤولين لأول مرة منذ عام 2009م بالإضافة الي ما بدر عنها من عديد الاتفاقيات في مجالات النقل والموانئ وأمن منفذ، والاستعداد لتوقيع اتفاقيتين بين البلدين في مجال النقل والإنقاذ البحري، والثانية لمكافحة التلوث البحري وضرورة تحديث اتفاقية النقل البحري الموقعة بين البلدين عام 1992م.

وفي تصريح لوزارة الخارجية بتاريخ 10 فبراير 2022م عبرت من خلاله عن ثقتها في الحكومة الليبية برئاسة فتحي باشاغا، إن مصر تؤمن بأن مسار تسوية الأزمة الليبية يظل بيد الشعب الليبي وحده دون تدخلات أو إملاءات خارجية بما يحفظ وحدة ليبيا وسيادتها، وتهيئة المناخ لإجراء الانتخابات، وتنفيذ كافة استحقاقات خارطة الطريق التي أقرها الليبيون<sup>9</sup>.

1 بيان جامعة الدول العربية بشأن المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا ، الصادر في 22/فبراير 2011.

2 محمد محسن ابو النور، العلاقات المصرية الليبية، صراع الحدود والامن 2011-2014، مركز رؤية للدراسات السياسية، القاهرة 2014.ص33

3 علي خالد الجوار الفلق، تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية 2013.ص 19.

4 السنوسي بسيكري، الازمة الليبية ودول الجوار ، مواقف وحسابات ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2017.ص26

5 محمد فرج النحلي، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2018.ص202

6 توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 386/2011.ص15

7 السيد حسن محمد، أثر الازمة الليبية على الامن القومي المصري منذ 2011، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020.ص17

8 ابراهيم منشاي، حقيقة الدور المصري في الازمة الليبية ، تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات 2014.

9 محمد محسن ابو النور، العلاقات المصرية الليبية، صراع الحدود والامن 2011-2014، مركز رؤية للدراسات السياسية، القاهرة 2014.

### المطلب الثالث/ نتائج المبادرة المصرية ومساعدتها في حلحلة الأزمة الليبية.

نستطيع القول أن مساعي ومبادرات مصرية قد نجحت الى حد كبير في التوصل لإطار للتسوية السياسية للأزمة الليبية نتيجة عدد من الأسباب منها :-

أ- العامل الجغرافي الذي جعل من مصر لاعبا أساسيا في كل ما يجري على الساحة الليبية وتأثيراً وتأثراً، فمصر بحكم عوامل الجغرافية والجوار والعلاقات التاريخية بين الشعبين والمصالح المشتركة تملك قوة على المجتمع الليبي للتأثير في الساحة الليبية.

ب- أيضاً مصر بحكم العلاقات التاريخية بين الشعبين والمصالح المشتركة اتخذت مساراً مختلفاً في سياستها الخارجية تجاه الأزمة الليبية، تمثل في توفير المناخ المناسب للفرقاء الليبيين على إطار للتسوية السياسية، وإن ما فعلته مصر لم يكن تقديم مبادرة لإنهاء الصراع في ليبيا، بقدر ما كان توفير بيئة ملائمة لمساعدة الأطراف الليبية على توافق الداخلي (ليبي- ليبي)<sup>1</sup> حول إطار سياسي للتسوية السياسية وانهاء الصراع، وهو ما اتضح مع المحاولات المتكررة من أجل التوافق واخرها صدور إعلان القاهرة وما احتوي من عبارات لتوافق من توافق بين الفاعلين الرئيسيين في الصراع.

ج- كذلك توفر المعرفة الحقيقية والجيدة لدي صانع القرار المصري للتوازنات الإقليمية بشأن ليبيا، لذلك لم يكن من الممكن التوصل لإطار تسوية سياسية بدون تنسيق قوي مع مصر.

د- يحظى الدور المصري بمساندة وتأييد مؤسسات الدولة الليبية، وقد ظهر ذلك بوضوح في التنسيق العسكري والأمني بين الطرفين حول مجموعة من النقاط الرئيسية ومنها مكافحة الإرهاب وسبل تعزيز السلام.

### الخاتمة

من خلال دراستنا للأزمة الليبية ومقارنتها بأزمات البلدان المجاورة التي سبقتنا في ثوراتها العربية، بالرغم من أنها تخلصت من أنظمتها ديكتاتورية، غير أن التطورات التي حدثت على الأرض لم تبشر بالخير، وكان من نتائج الربيع العربي خريف اقتصادي طويل الأمد جعل من الصعب تحسن أوضاع تلك الدول والتوجه نحو مستقبل يحمل معه واقعا حلمت به تلك الشعوب، ومن هنا باتت الأزمة الليبية تشهد عديد المبادرات العربية والإقليمية تهدف الى التعامل مع المتغيرات على أرض الواقع، فمن ناحية دول الجوار كانت مصر من أكثر الدول أهمية لليبيا في طرح مبادراتها لحل الأزمة والدعوة لاحترام سيادة واستقلال ارض ليبيا، ونتج عن هذا طرح عدة مبادرات عربية اخرى، اكدت على ضرورة احترام سيادة واستقلال ووحدة اراضيها ووقف كافة العمليات العسكرية ودعوة الاطراف السياسية المتنازعة لحل خلافاتها عبر الحوار، ونظراً للحقائق التاريخية والجغرافية والمصالح المشتركة بين الدول العربية، لا يمكن لنا تصور غياب مصر ودورها القومي والتاريخي لتكون السباقة لرب الصدع والمبادرات لحل الأزمة، ومنها الأزمة الليبية بعد 2011م، حيث تمثل ليبيا لمصر عمق استراتيجي، ولا بد ان يكون لمصر دوراً في حل أزمة ليبيا والذي قابله تأييد كبير من مؤسسات الدولة كالبرلمان والحكومة والجيش ورفض من قبل الأطراف الإرهابية والاخوانية والتي تسعى لرفع مستوي كيانتها، وهو ما سمح لمصر بالتدخل لطرح مبادراتها لحل الأزمة الليبية، غير انه هناك بعض الصعوبات التي واجهت التوجه المصري لحل الأزمة ومنها: المشاكل السياسية والاقتصادية لمصر وعدم توافق الرؤية المصرية للأزمة الليبية مع مواقف دول الجوار، وتبين بين مصالح متعددة لدول الجوار وكذلك الدول الإقليمية، ورفض بعض الجماعات المتشددة والاخوانية لدخول لمصر، ومن خلال هذه الدراسة خلصنا الى بعض النتائج والتوصيات والتي نذكرها كما يلي:

### أولاً:- النتائج

-لا زالت ليبيا تعيش أزمة وصراعات سياسية وعسكرية منذ سقوط النظام السابق في 2011 حتى الآن، بسبب التدخلات الخارجية تحولت ليبيا إلى ساحة للتنافس الإقليمي والدولي، وفاقمت من الصراع بين الفرقاء الليبيين.

1 غنام الساعدي، العلاقات التاريخية الليبية المصرية. المصدر سبق ذكره، ص119.

- تميزت الاحداث التي مرت بها ليبيا عن ما سبقها بسرعة التحول من المسار السلمي إلى المسلح، وتحويل الازمة بنقلها من الشأن المحلي للدولي، وفشل كل المرحلة الانتقالية التي مرت بها وعدم التوافق بين الأقطاب المتعددة (الليبرالية/الدينية المتشددة/العسكرية)، وهو ما زاد من اطالت عمر الازمة في ليبيا وسمح بدخول الاطراف الخارجية .

### ثانياً:- التوصيات البحث

يوصي الباحثان بالاتي:-

- يجب على سلطات القرار الدولية والمحلية أن تركز على حل ثلاث قضايا رئيسية ومحورية في الازمة الليبية، وهي المشاكل السياسية، والأمنية والاقتصادية .
- في رأينا ان افضل الحلول لازمة الليبية يجب ان يكون الحل عسكرياً بقوات ليبية تحفظ الأمن وتحد من انتشار السلاح من حيث الاولوية، لتعزيز الأمن واستقراره، ثم تأتي الحلول الديمقراطية والانتخابات.
- يجب على الليبيين بناء نظام سياسي ديمقراطي، يتبنى العدالة في التوزيع الثروات، ويعمل على صياغة سياسة خارجية قائمة على المصالح المشتركة مع جميع الدول.
- يجب على الدول المتدخلة في الازمة الليبية ضبط مفهوم التدخل الخارجي، وإلزام الدول المتدخلة في الازمة بالتقيد بضوابط الشرعية الدولية.
- على جميع أطراف النزاع في المشهد السياسي الليبي، تقديم تنازلات لحل الازمة الليبية والوصول لتفاهق يرضي الجميع، مع ضرورة انجاز مشروع المصالحة الوطنية، وانجاز مهمة الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والمجتمعي.

### Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

### مراجع البحث

أولاً:- الكتب

- رولف شامي، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، (واشنطن: صندوق النقد الدولي) 2012م.
- سليمان هاني، العلاقات المدنية العسكرية، والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25/يناير، المركز العربي للأبحاث، ودراسة الاستراتيجيات، 2015م.
- محمد عاشور المهدي، قرأه في اسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته، جامعة القاهرة، 2011م.
- كريمة بوغديري، شرعية التدخل الأطلسي في ليبيا، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2015م.
- ثانياً:- الرسائل العلمية:-
- محمد فرج النحلي، الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، طرابلس 2018م.
- غنام الساعدي، العلاقات التاريخية الليبية المصرية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، 2022م.
- ثالثاً:- المجالات والتقارير:-
- أبو خنجر حسين، عوامل وأسباب الثورة الليبية سنة 2011م، تحليل سوسيولوجي، المجلة العربية الأولى، 2015م.
- توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 386/2011م.
- ابراهيم منشاوي، حقيقة الدور المصري في الازمة الليبية، تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات 2014م.
- بيان جامعة الدول العربية بشأن المستجدات الخطيرة التي تشهدها ليبيا، الصادر في 22/فبراير 2011م.
- خشانة رشيد، تداعيات الازمة الليبية على دول الجوار، مقال منشور، جريدة الحياة، 2015م.
- ثروت عز الدين، تطورات الازمة الليبية والأطراف الداخلية الفاعلة، دور دول الجوار، المركز المصري للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2014م.
- يوسف الصوان، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2013م.
- محمد مالكي، تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، سبتمبر 2011م.
- سويلم حسام، تدهور الموقف في ليبيا، وأثره على الأمن القومي المصري، جريدة البوابة نيوز، القاهرة 2014م.
- السنوسي سيكري، الازمة الليبية ودول الجوار، مواقف وحسابات، مركز الجزيرة للدراسات، 2017م.
- محمد الزيات، شرعية اللجوء إلى استخدام القوة لتغيير أنظمة الحكم، قراءة قانونية في التدخل الدولي في ليبيا 2016م.
- عبدالناصر عز الدين بوخشم، تداعيات الصراع على الاقتصاد الليبي، مجلة رؤى المصرية، جويلية 2015م.
- علي خالد، الجوار القلق تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 2013م.
- مصطفى عمر التير، الربيع العربي والتحول الديمقراطي، ملاحظات حول التجربة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2016م.

- عبدالحميد جواد، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط 2017م.
- السيد حسن محمد، أثر الأزمة الليبية على الامن القومي المصري منذ 2011، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2020م.
- خالد حنفي علي، التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 48، العدد 193، 2013م.
- محمد فيصل، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية، مركز السبيطي للبحوث والدراسات، سلسلة دراسات، العدد 25، يوليو، 2017م.
- صورية محمد، الأزمة الليبية والقوي الدولية، وجهات نظر متباينة، ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2016م.
- محمد محسن ابو النور، العلاقات المصرية الليبية، صراع الحدود والأمن 2011-2014، مركز رؤية للدراسات السياسية، القاهرة 2014م.
- الطيب الطاهر العزب، هل اخطأت الجامعة العربية في ليبيا، مجلة الأهرام 17، فبراير، العدد 138، 2014م.
- محمد مالك كمونة، المنظور التركي الايراني للازمة الليبية، مجلة قضايا، العدد 75، المجلد 43، 2015م.
- أحمد سيف الدين، مجلس الامن ودوره في حماية السلام الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2012م.

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of LJCAS and/or the editor(s). LJCAS and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.